

القادری: لن نقبل بعد اليوم التعامل بلغة العواطف لأن علاقات الدول تتحكمها المصالح

السواح:
الحكومة لا تقدم
الدعم سوى
للحجز ولست مع
المعاملة بالمثل



الكتاب الثاني

الجمارك: ٢٨٢١ سيارة دخلت سورية من الأردن وخرجت ٨٤ خلال اثنى عشر يوماً

النقل: دراسة اقتراح منع إدخال السيارات الأردنية الخاصة

القضية قابلة للعلاج، ونوه المهايني بضرورة تحديد صحبة المسافر وعدم الإبقاء على سقفها مفتوحاً، وكشف المهايني أنه لا شيء اسمه اقتصاد السوق الاجتماعي وتم اختراعها للإبقاء على مسألة الدعم، وأن جميع أرقامنا غير صحيحة ابتداء بأرقام الموازنة وغيرها لأن تقدير رأس المال ليس صحيحاً وكذلك أرقام الاستيراد والتصدير غير صحيحة ومن ثم يجب توحيد سعر الصرف.

هي من أكثر دول العالم في ضبط حدودها لجهة التهريب، ويجب أن يعرف الجميع أن تجار المواد الغذائية والألبسة والنسجية في الأردن ودول الخليج هم سوريون، ولا نعرف سبب هذه الحملة «الغوغائية» في الإعلام على موضوع فتح المعبر، وما يتم الحديث عن أخذ مواد مدعومة هذا غير صحيح.

وકشف السواح عن هوية الأشخاص الذين شاهدتهم يخرجون حمولة سيارات من متقد مجلس الشعب كتاباً إلى الحكومة لمعاملة

تمكن لهذه السيارة العامة الخروج عن مراكز
النطاق، «وشاهدنا تهافتًا من دخلوا سوريا
لـى الأسواق مستقدين من فارق العملة بين
البلدين، ولا شك أن هناك معنكسات إيجابية
بيرة لسوريا لكن يجب أن نعمل على تحقيق
فائدة القصوى، ونزيد أن يكون التصدير
فق القنوات الرسمية فقط، مما يقي من دعم
شعب السوري سيمتد إلى الأشقاء فيالأردن». -
تمني القادرى على المشاركين في هذه الورشة

لحركة عبر المنفذ

بين معاون مدير عام الجمارك سميح قصيري أن إعادة فتح المنفذ نصيب تم بأذني المستلزمات المطلوبة نتيجة قيام المجموعات الإرهابية بتخريب ونهب كل التجهيزات والمباني التي كانت قائمة قبل الأزمة، على أن هذا المنفذ الحدودي يعتبر من أهم المنافذ الحدودية في منطقة الشرق الأوسط، وكان عدد الآليات التي تدخل وتخرج يومياً من هذا المنفذ بحدود ٥ الآف آلية، الان وخلال الفترة الواقعة من ١٥ /١٠ /٢٠١٨ ولغاية ٢٦ /١٠ /٢٠١٨ تسجيل ٥ بيانات ترازيت و٦ بيان تصدير ودخل إلى سوريا ١٢١٥ سيارة أردنية عاماً ٢٠١٥ و١٥٥٩ سيارة خاصة و٧ سيارات أجنبية و١٥ شاحنة و٢٥ باصاً أي ياجمالي ٢٨٢١ وخروج ١٥ باصاً و٣١ شاحنة و٣٨ سيارة سورية عاماً أي ياجمالي ٨٤، وبلغت إيرادات الرسوم كاملاً خلال هذه الفترة ١٤ مليون ليرة سورية، وهذا دليل على حالة التعطش من الجانب الأردني ولا يوجد سقف للبضاعة التي تخرج بصحبة المسافر.

أن يتم وضع هذه المقررات والتوصيات تناسجاً عن الورشة بيد الحكومة لتعمل على تغفيتها. ورفض القادرى الاستمرار في التعامل مع الدول الأخرى بل العمل في قاعدة المصالح التي تعامل وفقها كل دول العالم.

بالأرقام

ن جابنه قال مدير الجلسة عضو مجلس إدارة لرصد العمالى الدكتور جمعة حجازى: إن ما ثبت حول فتح المنفذ الحدودي في نصيب أثارينا المباشرة لإقامة ورشة العمل هذه التي انتاول هذا الموضوع من جوانبه السياسية الإنسانية والتنموية وعلى مستوى الهجرة. كشف حجازى أن حجم التبادل في التجارة الدولية بالنسبة للأردن هو أكبر من سورياعشرين مرة. الأكيد أن هناك تأثيراً واضحاً على الأسعار في السوق حيث كان كيلو العنبر قبل فتح المنفذ ٤٥ ليرة وأصبح بعد فتح المنفذ ٧٥٠ ليرة، وأشار إلى أن فتح المنفذ ليس خطاً، بل هو

تركتز الحوارات والمناقشات خلال ورشة العمل التي أقامتها المرصد العمال للدراسات والبحوث التابع للاتحاد العام لنقابات العمال أمس حول أثر فتح النافذ الحدودية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية بحضور نخبة من رجال الاقتصاد، وناقشت الإيجابيات والسلبيات الناجمة عن فتح منفذ نصيب الحدودي، مستلهمة كل ذلك من خلال المصلحة الوطنية لهذا القرار وكذلك من تركة على ما تم تداوله في موقع التواصل الاجتماعي، وكان الموضوع الأكثر نقاشاً في هذه الورشة هو ضرورة المعاملة بالمثل التي تعتبر المطلب الوطني لكل السوريين.

شدد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري على الدلالات والمعاني لإعادة فتح منفذ نصيب الحدودي السياسي منها والاقتصادية التي تؤكد إحباط وفشل مشروع العدوان على سوريا الذي استهدف حصار سوريا وتوجيه الشعب السوري لاجباره على تدمير إرادته التي كانت السبب الأساسي في تحقيق الانتصار، وهناك فوائد وطنية تتعكس على الاقتصاد السوري بكل تفروعاته، وكذلك فوائد على الآخرين.

وأضاف القادري: هناك هواجس لدى المواطن بعد ما سمعناه وشاهدناه عن جوهر الانقاقية التي تم بموجبها إعادة فتح هذا المنفذ الحدودي. ورفض القادري حجم الحوافر التي تمنح للأخر، لأنه عندما أغلق هذا المنفذ فتحوا عشرات المعايير غير الشرعية لدخول الإرهابيين إلى وطننا، وتساءل: لماذا يدخل الأردني إلى سوريا من دون أي موافقات؟ علماً أن آلاف الإرهابيين دخلوا إلى سوريا من خلال الأردن في وقت يتم طلب مواقف للمواطن السوري إلى الأردن، وكذلك يسمح للمواطن الأردني الدخول بسيارات العامة وخاصة إلى سوريا والتجلو في كل مكان في وقت لا يسمح للسيارات العامة ولا

غرام الذهب يصل إلى ١٦ ألف ليرة متاثراً بارتفاع الأونصة عالمياً والتسعير على دولار بـ ١٤٠٤ ليرة

علي محمود سليمان

ارتفاع سعر غرام الذهب ٢١ قيراطاً بـ٥٠٠ ليرة سورية منذ بداية شهر تشرين الأول الحالي، وصولاً إلى سعر ١٦ ألف ليرة، بحسب الأسعار المعلنة من الجمعية الحرفة للصاغة وصنع المجوهرات بدمشق.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو جمعية الصاغة بدمشق إيلاس ملكية أن أسباب الارتفاع التدريجي لسعر الذهب هو ارتفاع سعر الأونصة الذهبية عالمياً على مدار الشهر حيث سجل الذهب عالمياً مكاسب لم يتحققها خلال الشهرين الماضيين، وقد سجلت الأونصة الذهبية العالمية يوم أمس سعراً بـ١٢٣٥ دولاراً مسجلة ارتفاعاً بحوالي ١٣ دولاراً عن سعره في الأسبوع المنقضي.

وأشار ملكة إلى أن التسعير ما يزال يتم وفق سعر الدولار الوسطي بـ ٤٦٠ ليرة سورية، حيث لم يتأثر المبيع بالارتفاع الطفيف لسعر الذهب فما يزال يتراوح بين ٣ و٤ كيلو غرامات ذهب يومياً في أسواق دمشق، حيث من المعروف أن هذه الأوقات من العام تشهد انخفاضاً تدريجياً في المبيع وصولاً لنهائية العام حيث تتنشغل الناس بعدة احتياجات ولوازم موسم الشتاء بالإضافة إلى قلة المناسبات والأعياد التي يزداد فيها الشراء.

ونوه ملكة بأن إدخال الذهب الخام المستورد بقصد التصنيع لم يتأثر وما يزال يدخل شهرياً قرابة ٢٥ كيلو غرام من الذهب الخام يتم تصنيعه مقابل ١٠٠ دولار لكل كيلو غرام، فيما الذهب المرسل إلى القامشلي انخفض إلى حوالي ٩ كيلو غرامات ذهب أسبوعياً، وقد سجلت الليرة الذهبية السورية سعرًا بـ ١٣٢ ألف ليرة سورية والأونصة الذهبية السورية بـ ٥٧٩ ألف ليرة سورية.

وأشار ملكة إلى أن الجمعية وبالتعاون مع دوريات الجمارك العامة قامت بعدة جولات على الأسواق للتتأكد من عدم وجود ذهب مهرب أو مغشوش وتم ضبط حالات قليلة جداً نتيجة حالة التشديد التي تقوم بها الجمعية بالتعاون مع الجمارك لمنع التلاعب بالعمليات، حيث انتشرت كميات من الحلق عيار ١٤ / من دون دعفة الجمعية الحرافية تم التلاعب فيها من قبل بعض الورشات وتناولوها في الأسواق من قبل بعض الصاغة ضعاف النفوس بقصد تخفيض أجرة التصنيع والربح الزائد، وقد شددت الجمعية على مصادر البيضاء المختلفة وتحويلها إلى الجهات المختصة عند كل صائع يقوم بتسويتها، مبيناً أنه تمت عملية بيع كمية قليلة من الذهب المهرب عن طريق مزاد في الجمارك بعد ضبطها لدى أحد الصاغة.

التحتية لصناعة النفط والغاز وتجهيزها بأحدث التقنيات اللازمة، وتعزيز التعاون العربي والإقليمي من خلال الاستثمار الأمثل لموقع سوريا الجغرافي لتنلعب دوراً مهماً في عبور النفط والغاز عبر أراضيه والانتقال للعمل خارج سوريا من خلال التحالف مع الشركات العالمية لتعلم في مجال التقنيات والاستكشاف والتنمية والاستثمار، مستفيدة من الخبرات المتوافرة لديها ولدى الشركات التابعة لها وتخفيض تكاليف الإنتاج وترشيد الإنفاق وتحقيق التنافسية وتأهيل الكوادر البشرية من خلال تطبيق معايير الأمان والسلامة المهنية.

A large black oil pumpjack is shown from a low angle, facing right. The pump is mounted on a tall, dark metal base. A vertical ladder is attached to the side of the base. The pump's arm is long and curved, ending in a circular counterweight. A red protective cage surrounds the upper part of the pump. In the background, there are green trees and a clear blue sky. The ground appears to be dirt or gravel.

التجدد مبلغ ١,٨ مليار ليرة بنسبة ٨٣ بالمئة،
تم تخصيص الشركة اعتمادات خاصة بمباني سكن
عاملين أو للطاقات المتتجددة لهذا العام.
أشارت بيانات للشركة إلى سعيها لزيادة أنشطة
استكشاف البري، من خلال فتح مناطق جديدة
استكشاف أمام الشركات العالمية والشركات

«السورية للنفط»: البدء بالعمل لاستكشاف النفط والغاز في البحر وإعادة تفعيل المنشآت النفطية المتوقفة

1

بلغ إنتاج الشركة السورية للنفط ١٤ مليوناً و٣٥ ألف برميل نفط خام خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري (٢٠١٨)، علماً بأن المخطط لإنتاجه للعام ٢٠١٨ يقدر بحوالي ١٥ مليوناً و٣٣ ألف برميل، على حين أنتجت من الغاز نحو ٢,٧ مليون متر مكعب من إجمالي المخطط المقدرة بنحو ٣,٢ مليون متر مكعب، منه كمية ٢,٥ مليون متر مكعب غاز حرر ١٦٦ ألف متر مكعب غاز مرفاق، وذلك بحسب تقرير تتبع تنفيذ الخطة الإنتاجية للشركة حتى الرابع الثالث (حصلت «الوطن» على نسخة منه).

ونفذت الشركة من أعمال ومشروعات الحفر نحو ١٤ ألف متر طولي، من إجمالي المخطط والمقرر بحوالي ٢٣ ألف متر طولي، منه ٨٥٠٢ متر طولي حفر استكشافي و٥١٩٥ متر طولي حفر إنتاجياً.

وعلى صعيد استثمارات الشركة السورية للنفط، فقد تم إنفاق نحو ٧,٦ مليارات ليرة سورية، بنسبة ٦٧ بالمائة من إجمالي المخطط البالغ ١١,٤ مليار ليرة المقدر للعام ٢٠١٨، شامل التقسيب عن الثروة النفطية، إذ أنفقت الشركة في هذا المجال مبلغ أكثر من ٦٣٢ مليون ليرة، ما نسبته ٤١ بالمائة من المخطط، على حين أنفقت مبلغ ما يقرب من ٥,٢ مليارات ليرة، بنسبة ٦٧ بالمائة على استثمار الثروة النفطية، بينما أنفقت على مشروعات الاستبدال